UNIVERSITY OF ANBAR

كلية : الآداب

القسم او الفرع : اللغة العربية

المرحلة: الثانية

أستاذ المادة : أ.م.د. إسراء صلاح خليل

اسم المادة باللغة العربية : نحو

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Grammar

اسم المحاضرة الرابعة والعشرون باللغة العربية: المفعول معه

اسم المحاضرة الرابعة والعشرون باللغة الإنكليزية :

محتوى المحاضرة الرابعة والعشرون

المفعولُ مَعَهُ

تعريفه ، وحكمه ، والعامل فيه

يُنْصَبُ تَالِى الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فى نَحْوِ سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ لا بِالوَاوِ فِي الْقَولِ الأَحَقْ

– عرِّف المفعول معه ، وما حكمه ؟ وما العامل فيه ؟

– **المفعول معه** ، هو : الاسم الفَضْلَة المنصوب بعد وَاوٍ ، بمعنى : مَعَ .

حكمه : النَّصْب . والناصب له ما تقدَّمه من الفعل ، أو شِبْهِه .

فمثال الفعل : سِيرِي والطريقَ مسرعةً . فالطريقَ : مفعول معه منصوب بالفعل (سيري) والواو فيه بمعنى : مَعَ (أي : سيري مع الطريق) .

وشبه الفعل ، هو : ما أَشْبَه الفعل في العمل ، كاسم الفاعل ، نحو : زيدٌ سائرٌ والطريقَ ، وكالمصدر ، نحو : أعجبني سيرُك والطريقَ ، وكاسم المفعول ، نحو : النَّاقَةُ متروكَةٌ وفَصِيلَها ، وكاسم الفعل ، نحو : رُوَيْدَك والغَاضِبَ .

فالأسماء التي تحتها خطٌّ مفعول معه منصوبة بما قبلها من الأسماء ، والواو فيها بمعنى : مع .

– زعم قومٌ أنّ الناصب للمفعول معه الواو ، بم يُرَدّ على هذا القول ؟

– هذا القول هو مذهب عبد القادر الجُرْجَاني – وهو قول غير صحيح – لأن الحرف المختصّ بالاسم إذا لم يكن كالجزء منه لا يعمل إلا الجرّ ، ولا يعمل النصب ، وذلكِ مثْل حروف الجر فإنها مختصة بالاسم، وليست كالجزء منه ؛ ولذلك لا تعمل فيه إلا الجرّ فقط .

وإنَّما قيل : إذا لم يكن كالجزء منه احترازاً من الألف واللام فإنها مختصّة بالاسم ولم تعمل فيه شيئا ؛ لأنها كالجزء منه بدليل تَخَطِّى العامل لها ، نحو : مررتُ بالغلامِ .

– ما الذي يُفْهَمُ من قول الناظم : " في نحو سيرى والطريق مُسْرِعَهْ " وما الذي يفهم من قوله : " بِمَا مِنَ الفعلِ وشِبْهِه سَبَق " ؟

– **يفهم من قوله** : " في نحو سيرى والطريقَ مسرعه " أن المفعول معه مَقِيس في كل اسم وقع بعد (واو) بمعنى (مع) وتقدَّمَه فعلٌ ، أو شبهه .

هذا هو الصحيح من قول النحويين ، وهو قول الجمهور ، وذهب ابن جِنِّي إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولا معه إلا إذا صَحَّ عطفه على ما قبله من جهة المعنى ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأنَّه قد ورد عنهم وقوع الاسم الواقع بعد الواو مفعولا معه ولم يصحّ عطفه على ما قبله ، نحو قولهم : سرت والطريقَ ، وسار زيدٌ والنيلَ ؛ لأن العطف على تكرار العامل ، ولو كَرَّرْتَ العامل فَقُلْتَ : سرت وسار الطريقُ ، لايصحُّ المعنى .

ويُفهم من قوله : " بما من الفعل وشبهه سبق " أنّ عامل المفعول معه لابُدَّ أَنْ يتقدّم عليه ؛ فلا تقول : والنِيلَ سرتُ ، وهذا باتِّفاق .

أمَّا تقدُّم المفعول معه على مُصَاحِبه ، نحو: سار والنيلَ زيد ، ففيه خلاف، والصحيح مَنْعُه . وقد أجازه ابن جِنِّي على اعتبار أنَّ المفعول معه يُشبه المعطوف بالواو ، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه ، والشئُ إذا أَشْبَه الشئَ أَخذ حكمه ، نحو : جاء وزيدٌ عمرٌو .

وقوله بجواز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه ، غير مسلَّم به .

– بِمَ استشهد ابن جني على جواز تقديم المفعول معه على مُصَاحبه ؟ وبم يُرَدُّ عليه ؟

– استشهد بقول الشاعر :

جَمَعْتَ وفُحْشاً غَيْبَةً ونَمِيمَةً ثَلاَثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

وقول الآخر :

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ وَلا أُلَقِّبُهُ والسَّوْءَةَ اللَّقَبَا

فزعم أنّ الواو في الشاهدين للمعية ، وما بعدها مفعول معه ، وقد تقدَّما على مصاحبهما : (غيبةً ، واللَّقبا) .

ويُرَدّ ذلك بأنه يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف ، وقُدِّم المعطوف ضرورة ، كما تقدّم المعطوف ضرورة في قول الشاعر :

أَلاَ يا نَخْلَةً مِنْ ذِاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

وهذا البيت استشهد به أيضاً ابن جني على جواز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه، وهو ضرورة ولا يجوز تقديمه ، كما زعم ابن جني .

نصب المفعول معه بعد

ما ، وكيف الاستفهاميتين

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

– ما المراد بالبيت السابق ؟

– **المراد** : أنه سُمِع من كلام العرب نصب المفعول معه بعد(ما ، وكيف) الاستفهاميتين مِنْ غيرِ أَنْ يُلْفَظَ بفعل ، نحو : ما أنت وزيداً ؟ ونحو : كيف أنت وقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ ؟ وكيف أنت والبَرْدَ ؟ وخَرَّجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مُشْتَقّ من لفظ الكَوْن ، والتقدير: ما تكون وزيداً؟ وكيف تكون وقصعةً مِن ثريد؟ فزيداً، وقصعةً: منصوبان بـ (تكون) المضمرة .

ومع ورود ذلك عن العرب فإنه قليل ، والكثير الرّفع على أنه معطوف على ما قبله ، وورد على ذلك شواهد ، منها قول الشاعر :

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالفَخْرُ

ومنه قول الشاعر :

عَدَدْتَ رِجَالاً مِنْ قُعَيْنٍ تَفَجُّساً فَمَا ابْنُ لُبَيْنَى وَالتَّفَجُّسُ والفَخْرُ

حالات الاسم الواقع بعد الواو

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّْ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

– اذكر حالات الاسم الواقع بعد الواو .

– للاسم الواقع بعد الواو أربع حالات هي :

1- **جواز العطف ، أو النّصب على المعيَّة ، والعطف أرجح** : وذلك إذا أمكن العطف بِلاَ ضَعْف ، نحو : كنتُ أنا وزيدٌ كالأَخَوَيْنِ ، فيجوز في (زيد) الرفع على أنه معطوف على الضمير المتصل (التاء) في (كنت) لأنَّ العطف ممكن بلا ضعفٍ ؛ بسبب الفصل بالضمير المنفصل (أنا) والتشريك أولى من عدم التشريك . ويجوز كذلك نصب (زيد) على المعيَّة ،ولكن العطف أرجح.

* **المراد بالتشريك** : التشريك في العامل ؛ لأنّ العطف يكون على نِيَّة تكرار العامل ، فقولك : سار زيدٌ وعمرٌو ، تقديره مع العطف : سار زيدٌ وسار عمرٌو ، والمعنى صحيح ؛ لأنَّ العطف يفيد الاشتراك في الحكم ولذلك فإنَّ العطف أرجح في هذا المثال أيضاً .

والمراد بقولهم : " بلا ضعف " أنَّ العطف –كما في الأمثلة السابقة– قويٌّ لغةً ، وليس ضعيفاً ، ففي المثال الأول (مثلا) ترجَّح العطف بلا ضعف بسبب الفصل بالضمير المنفصل (أنا) ذلك لأنَّ العرب لا تعطف على ضمير الرفع المتصل البارز ، أو المستتر إلا بفاصل، كما في قو له تعالى:﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ فالفاصل في الآية (أنت) لذا جاز عطف (زوجك) على الضمير المستتر في (اسكن) . *

2- **جواز العطف ، أو النصب على المعيّة ، والنّصب على المعيّة أرجح** : وذلك إذا أمكن العطفِ بضَعْفٍ ، نحو : سرتُ وزيداً ، فالنصب هنا أرجح ، ويجوز العطف ولكن بِضَعف ؛ لأن العطف على الضمير المتصل بلا فاصل ضعيف –كما بَيَّنَّا ذلك في الحالة الأولى – .

3- **وجوب النصب** : وذلك إذا امتنع العطف . والنّصب إمَّا أن يكون على المعِيَّة ، أو على أنّه مفعول لفعل محذوف مناسب. **فمثال النّصب على أنه مفعول معه فقط** ، قولك : سيري والطريقَ مسرعةً ، ونحو : ماتَ زيدٌ وطلوعَ الشمسِ . في هذين المثالين يجب نصب

الاسم الواقع بعد الواو لامتناع العطف؛ لأنك إذا عطفتَ فَسَد المعنى؛ لأنه لا يصحّ قولك: مات زيدٌ ومات طلوع الشمس .

وهذا هو المفعول معه القياسي الذي سبقَ ذِكْرُه في السؤال الثالث .

ومثال النصب على أنه مفعول لفعل محذوف ، قولك: أكلتُ التفاحَ والقهوةَ ، وهنا يمتنع أيضا عطف القهوة على التفاح لفساد المعنى ؛ لأن القهوة لا تُؤكل ، ويتعيّن النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (شَرِبْتُ) .

وقد اجتمع جواز الأمرين النصب على المعية ، أو على إضمار فعل مناسب ، في قول الشاعر :

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

فقوله (ماءً) يجوز نصبه على المعية ويمتنع عطفه ؛ لأنّه لا يصحّ قولك : علفتها تِبْنا وعلفتها ماءً بارداً ؛ لأن الماء لا يُعْلَف بل يُسْقَى ؛ إذ معنى علفتها : أَطْعَمْتُها وقدَّمت لها ما تأكله . ويجوز كذلك إعراب (ماءً) مفعول به لفعل محذوف تقديره : وسَقَيْتُها ماءً ، وعلى هذا تكون الواو للعطف ولكن عطف جملة على جملة ، فجملة : سقيتُها ماءً بارداً معطوفة على جملة: علفتها تبناً، وإنما الممنوع هو عطف المفرد على المفرد (أي: عطف ماءً على تبناً) لفساد المعنى ، كما بَيَّنَا ذلك . ومن العلماء من يُجيزُ عطف (ماءً) على (تبنا) ولكن بتضمين (عَلَفتها) معنى آخر، وهو (أَنَلْتُها) و (أعطيتها) لكي يستقيم الكلام بالعطف ، فيكون التقدير : أعطيتها تبناً وماءً ، وبذلك يصحّ العطف ؛ لأن المعنى صحيح .

ومن جواز الأمرين أيضاً ، قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ فلا يصحُّ هنا عطف (شركاءَكم) على (أمرَكم) لأنه لا يصحّ أن يُقال : أجمعت شركائي ،وإنما يُقال: أجمعت أمري وجَمَعْتُ شركائي ؛ولذا فإنّ النصب واجبٌ إمّا على المعيّة ، وإما بفعل محذوف مناسب ، والتقدير : فَأَجْمِعُوا أمرَكم واجْمَعُوا شركاءَكم، والله تعالى أعلم .

* 4- **وجوب العطف** ، وذلك إذا لم تَتَحَقَّق شروط المفعول معه ، وهي :

أ- أن يُسبق الاسم بجملة ، نحو : سرتُ والنيلَ ، فإذا لم يكن ما قبله جملة وجب العطف ، نحو : كلُّ طالبٍ وكتابُه . فالواو : عاطفة تُفيد المصَاحَبَة .

ب- أن يكون فَضْلةً يجوز حذفه . فإذا لم يكن كذلك فالواو للعطف ، نحو :

تَصَافَحَ زيدٌ وعمرٌو ؛ لأنَّ (عمرو) هنا عمدة ، وليس فضلة ؛ لأنه لا يصح أن تحذفه ، وتقول : تصافح زيدٌ .

ج- أن تكون (الواو) بمعنى (مع) فإذا لم تكن بمعنى (مع) فهي للعطف ، نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو قبله. فالواو: للعطف، ولا يصحّ أن تكون بمعنى (مع) بسبب وجود كلمة (قبله) لأنه لا يصحّ أن تقول : جاء زيدٌ مع عمرو قبله أو بعدَه .

وهذه الحالة الرابعة لم يذكرها الناظم ، ولا الشارح صَرَاحَةً . *